تحرك عاجل

تأييد حكم بسجن أحد المدافعين عن حقوق الإنسان

أيدت "المحكمة الجزائية المتخصصة" بالرياض الحكم بالسجن 11 عاماً للمدافع عن حقوق الإنسان عيسى الحامد. ويُخشى أن يُعتقل في أية لحظة لبدء قضاءه مدة العقوبة. فإذا اعتُقل، سيُعتبر من سجناء الرأي.

أُعلم **عيسى الحامد**، أحد الأعضاء المؤسسين لجمعية حقوق الإنسان المستقلة "جمعية الحقوق المدنية والسياسية في السعودية" ("حسم")، في 28 فبراير/شباط 2017، بأن دائرة الاستئناف بـ"المحكمة الجزائية المتخصصة" في العاصمة الرياض، أيدت الحكم بسجنه لمدة 11 عامًا. فلم يُحدد التاريخ الذي صدر فيه قرار المحكمة، ولكن القضية أُحيلت مجددًا لوزارة الداخلية، لتنفيذ الحكم بحقه. فقد يُوضع رهن الاحتجاز في أية لحظة، ليبدأ قضاء مدة العقوبة. فإذا احتُجز، ستعتبره منظمة العفو الدولية سجين رأي.

أصدرت "المحكمة الجزائية المتخصصة"، في بادئ الأمر، في 24 إبريل/نيسان 2016، حكمًا بحق عيسى الحامد بسجنه لمدة تسعة أعوامٍ، تليها تسعة أعوامٍ أُخرى بالمنع من السفر. بيد أن القضية أُعيدت، أثناء الاستئناف، إلى الدائرة الابتدائية بـ"المحكمة الجزائية المتخصصة"، إلى جانب توصية بزيادة مدة الحكم. وفي 1 ديسمبر/كانون الأول 2016، أضافت "المحكمة" عامين لمدة الحكم بسجن عيسى الحامد، ليبلغ إجمالي مدة الحكم 11 عامًا، يتبعها قرار بمنعه من السفر لمدة 11 عامًا، وحكمت عليه أيضًا بدفع غرامة مالية قدرها 100,000 ريال سعودي (حوالي 27,000 دولار أمريكي). وكان ذلك هو الحكم النهائي.

في يونيو/حزيران 2014، اتُّهم عيسى الحامد، بـ"الطعن الصريح بأمانة وديانة أعضاء هيئة كبار العلماء"، و"انتقاص وإهانة السلطة القضائية" و"اشتراكه في إنشاء جمعية غير مرخصة" (بما يُفهم أنها "جمعية الحقوق المدنية والسياسية في السعودية")، و"الاتصال بجهات خارجية وتزويدها بمعلومات ووقائع غير صحيحة بقصد الإساءة لمؤسسات الدولة الأمنية والعدلية"، و"انتهاك المادة 6 من نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية".

وتتصل التهم بعددٍ من التصريحات التي نشرها على شبكة الإنترنت باسم الجمعية بين عاميْ 2007 و2011، حول طيف من المسائل، بما في ذلك "الحق في التجمع السلمي"، و"قمع وزارة الداخلية لأسر السجناء السياسيين". واستُدعي عيسى الحامد، في بادئ الأمر، إلى" هيئة التحقيق والادعاء العام" للتحقيق معه في نوفمبر/تشرين الثاني 2013. واستمر التحقيق معه عدة أشهر قبل بدء محاكمته في 12 يونيو/حزيران 2014 أمام "المحكمة الجزائية المتخصصة "في الرياض. وحُرِّمَ عيسى الحامد من الاتصال بمحام، كما يقول إنه تعرض لسوء المعاملة طوال التحقيق معه.

يُرجى كتابة مناشداتكم فورًا بالإنكليزية أو العربية أو بلغة بلدكم، على أن تتضمن ما يلي:

- دعوة السلطات السعودية إلى إلغاء إدانة عيسى الحامد، مع ضمان عدم احتجازه، إذ صدر بحقه الحكم، لمجرد ممارسته السلمية لحقوقه في حرية التعبير وتكوين الجمعيات والانضمام إليها؛
- دعوة السلطات إلى إجراء تحقيقٍ عاجل يتسم بالحياد والاستقلالية والفعالية حول مزاعم تعرضه للمعاملة السيئة أثناء احتجازه؛
- دعوة السلطات إلى ضمان عدم استغلال نظام العدالة الجنائية في استهداف المدافعين عن حقوق الإنسان، أو التضييق عليهم.

يُرجى إرسال المناشدات قبل 17 إبريل/نيسان 2017 إلى:

<u>الملك ورئيس الوزراء</u>

جلالة الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود

خادم الحرميّن الشريفيّن

مكتب جلالة الملك

الديوان الملكي، الرياض

المملكة العربية السعودية

فاكس: (عبر وزارة الداخلية)

3125 403 11 966+ (يُرجى الاستمرار في المحاولة)

تويتر: @KingSalman

وزير الداخلية

صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبد العزيز آل سعود

وزير الداخلية

وزارة الداخلية، ص.ب 2933، طريق المطار، الرياض 11134

المملكة العربية السعودية

فاكس: 3125 403 11 966+

تويتر: @M_Naif_Alsaud

ويُرجي إرسال نسخٍ إلى:

رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الدكتور مفلح القحطاني

مركز الجميعة، الدور الرابع،

حي المحمدية

ص.ب 1881، الرياض 11321،

المملكة العربية السعودية

فاكس: 02202 21 11 966+

البريد الإلكتروني: ryd@nshr.org.sa

كما يُرجى إرسال نسخ من المناشدات إلى الممثلين الدبلوماسيين المعتمدين لدى بلدك.

ويُرجى مراجعة الأمانة الدولية، أو فرع المنظمة في بلدك، في حالة إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

هذا التحديث الثالث للتحرك العاجل UA 86/16. للمزيد من المعلومات:

www.amnesty.org/ar/documents/mde23/5282/2016/en/

تحرك عاجل

تأييد حكم بسجن أحد المدافعين عن حقوق الإنسان

معلومات إضافية

دأبت سلطات المملكة العربية السعودية، منذ 2012، على استهداف نشطاء المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان، بمن فيهم أعضاء "جمعية الحقوق المدنية والسياسية في السعودية"، ("حسم") مستخدمةً في ذلك المحاكم والتدابير الإدارية، على حدٍ سواء، مثل فرض قرارات بالمنع من السفر، كوسيلة للتضييق عليهم وترويعهم، وعرقلة عملهم في الدفاع عن حقوق الإنسان.

وفي الوقت الراهن، يقبع الدكتور عبد الله الحامد والدكتور عبد الرحمن الحامد، شقيقا عيسى الحامد، والعضوان المؤسسان لـ"حسم"، في السجن بسبب أنشطتهما السلمية في مجال حقوق الإنسان. حيث حُكم على الدكتور عبد الرحمن الحامد، في 13 أكتوبر/تشرين الأول 2015، بالسجن لتسعة أعوامٍ، يليهم تسعة أعوامٍ بالمنع من السفر، وبدفع غرامةً مالية قدرها 50,000 ريال سعودي (حوالي 13,300 دولار أمريكي) (انظر: https://www.amnesty.org/ar/documents/mde23/2663/2015/en/). وحُكم على الدكتور عبد الله الحامد وكذلك الدكتور محمد القحطاني، الذي شارك في تأسيس الجمعية، في 9 مارس/آذار 2013، بالسجن لمدة عشرة أعوامٍ و11 عامًا، على التوالي، تليها فترة مماثلة بالمنع من السفر؛ حيث أُدينا بقائمة من الجرائم، تضمنت "الخروج على ولي الأمر وولي عهده"، و"التشكيك في الذمم والإساءة للمسؤولين في الدولة"، والسعي إلى "غرس بذور الفتنة والانشقاق"، و"تقديم وقائع ومعلومات كاذبة على أنها صحيحة والتمسك والاحتجاج بها إلى أجهزة دولية رسمية"، وانتهاك "المادة 6 من نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية"، والمشاركة في "إنشاء جمعية غير مرخصة" (بما يُفهم أنها "جمعية الحقوق المدنية والسياسية في السعودية"). (https://www.amnesty.org/ar/documents/MDE23/010/2013/en/). كما أمرت المحكمة بحل الجمعية، وبمصادرة ممتلكاتها، وإغلاق حساباتها على وسائل التواصل الاجتماعي.

استعملت السلطات قانون مكافحة الإرهاب الجديد، "نظام جرائم الإرهاب وتمويله"، منذ فبراير/شباط 2014، لمزيد من الاستهداف لناشطي حقوق الإنسان، وأصحاب الرأي السلمي المعارض. فأُحضر ما لا يقل عن ستة من أعضاء "حسم"، للمحاكمة أمام "المحكمة الجزائية المتخصصة"، منذ إقرار قانون مكافحة الإرهاب الجديد.

كما أُحضر، مؤخرًا، المدافعان عن حقوق الإنسان محمد العُتيبي وعبد الله العطاوي، مؤسسا جمعية حقوق الإنسان السعودية "الاتحاد للحقوق الإنسانية"، أمام "المحكمة الجزائية المتخصصة" في الرياض، في 30 أكتوبر/تشرين الأول 2016، لمحاكمتهما؛ حيث وُجهت إلى كلٍ منهما قائمة من التهم، تضمنت "اشتراكهما في تأسيس جمعية والإعلان عنها قبل الحصول على التراخيص اللازمة"، و"إعداد وصياغة وإصدار عدة بيانات والتوقيع عليها ونشرها على الشبكة العنكبوتية تتضمن إساءة لسمعة المملكة ولسياستها ولمؤسساتها العدلية الأمنية، ويهدفان منها تفرقة اللحمة الوطنية والنيل من هيبة الدولة وأمنها واستقرارها"، و"نشرهما لمعلومات عن إجراءات التحقيق معهما بعد تعهدهما بعدم النشر". كما وُجهت إلى محمد العُتيبي تهم أخرى، من بينها "نشره لتغريدات مناوئة ومسيئة من شأنها المساس بالنظام العام وإعادته نشر تغريدات مماثلة تتضمن إساءة للمملكة ولولاة الأمر وللدول العربية"، واستعدائه لمنظمات حقوقية دولية ضد المملكة"، و"تبنيه لمشروع الملكية الدستورية"، و"مشاركته عبر لقاءين في إحدى القنوات الفضائية المعادية للمملكة"، و"تحريض المواطنين بالمملكة على التظاهر". ولا تزال محاكمتهما جارية.

وفي 8 يناير/كانون الثاني 2016، احتُجز مدافع آخر عن حقوق الإنسان، يُدعى عصام كوشك، بعدما استُدعي للتحقيق معه، حيث سُئل عن حسابه على تويتر، الذي يستخدمه بشكل رئيسي، في إلقاء الضوء على قضايا حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية، ومن بين ذلك اعتقال المدافعين عن حقوق الإنسان والنشطاء. كما اعتقلت السلطات السعودية ناشطًا آخر لحقوق الإنسان، يُدعى عيسى النخيفي، في 18 ديسمبر/كانون الأول 2016. واستُجوب عدة مرات حول عمله في مجال حقوق الإنسان، وعلى وجه الخصوص، حول نشاطه على شبكة الإنترنت، الذي تضمّن تغريدات نشرها تضامنًا مع أعضاء "جمعية الحقوق المدنية والسياسية في السعودية"، ومعتقلين آخرين؛ وكذلك حول الدور الذي لعبه في إنشاء "البرلمان

السعودي الشعبي"، وهو حساب على "تويتر" أُنشئ في 10 ديسمبر/كانون الأول 2016، بهدف الترويج للديموقراطية في المملكة العربية السعودية. ولا يزال كلاهما مُحتجزًا بسجن مكة العام.

الاسم: عيسى الحامد

الجنس: ذكر

معلومات إضافية بشأن التحرك العاجل: UA 86/16 رقم الوثيقة: MDE 23/5809/2017 المملكة العربية السعودية
بتاريخ: 6 مارس/آذار 2017